كلمة الوفد الليبي

أمام

المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
في دورته التاسعة والخمسين لعام 2015 ميلادي
فيينا

2015/9/18-14

السيد الرئيس،،،
السيدات والسادة الحضور،،،

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم وأعضاء المكتب الموقر على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام، متمنياً لكم التوفيق في مهمتكم، ومؤكدا دعم وفد بلادي لجهودكم ومساعيكم. أود أيضا أن أعبر عن شكرنا لسلفكم سعادة سفير سيرلانكا على الجهود التي بذلها في إدارة أعمال الدورة الماضية، ولا بد لي من الإعراب عن شكرنا وتقديرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمانة على التحضير الجيد لأعمال هذا المؤتمر.

يسرني باسم وفد بلادي أن أرحب بانضمام دول أنتيغوا وباربودا وتركمانستان وبربادوس إلى عضوية الوكالة ، متطلعين إلى إسهامهم الفاعل إلى جانب الدول الأعضاء في الوكالة.

السيد الرئيس،،،

لقد اطلع وفد بلادي علي التقرير السنوي للوكالة لعام 2014 ، الذي استعرض انجازاتها ونشاطها على مدار العام في المحاور الرئيسية الثلاث الخاصة بالتكنولوجيا النووية، الآمان والأمن النوويين، والتحقق ، حيث أشار إلى أن هناك 438 مفاعلا للطاقة النووية قيد التشغيل اليوم في 30 بلد، و67 مفاعل جديد قيد الإنشاء، مما يظهر تنامي الاهتمام بممارسة الحق غير القابل للتصرف الذي رسخته المادة الرابعة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في حيازة واستخدام تقنيات الطاقة النووية السلمية، والذي جددت الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 2010 التأكيد عليه، منوهة إلى أهمية احترام قرارات وسياسات الدول غير النووية المتعلقة بخططها للحصول على الطاقة النووية لأغراض التنمية، وفى الاستخدام السلمي للطاقة لتنفيذ تلك الخطط دون قيود، ومن خلال التعاون الدولي.

السيد الرئيس،،،

تؤكد ليبيا على الأولوية التي تمثلها أنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني بالنسبة لبلدي ولغيرها من الدول النامية التي تستفيد من هذه البرامج لتوظيف التقنيات النووية في مجالات الصحة والزراعة والغذاء والموارد المائية والنظائر المشعة وتقنيات الإشعاع وغيرها.

وبالتالي، فإننا نتطلع الى تكثيف وتوسيع التعاون مع الوكالة في إطار جهودها المثمرة لتعزيز قدراتنا الوطنية في مجال الاستخدام السلمي للتقنية النووية في مختلف المجالات الهامة، ونعمل جاهدين على تنفيذ هذا الاستحقاق على الرغم من كثرة وتشعب التحديات الأمنية والاقتصادية التي نواجهها في هذه المرحلة الصعبة، والتي كان لها تأثير على مكونات تنفيذ المشاريع الوطنية، وجعلتها في حالة جمود خلال الفترة الماضية.

وحرصا من بلادي على تعزيز القدرات في مجال الأمن والأمان النوويين، وتوفير الحماية المادية اللازمة للمرافق والمواد النووية، سواء أثناء الاستخدام أو التخزين أو النقل في الداخل وعبر المنافذ الحدودية للدولة، تحسبا للحوادث الإشعاعية أو النووية أو أعمال التهريب والتخريب حفاظا على العاملين وعامة الناس والبيئة والممتلكات، فقد تمكنا هذا العام وبفضل الدعم الذي تلقيناه من قسم الأمن النووي بدائرة الأمان والأمن النوويين التابعة للوكالة، من عقد اجتماع فني ضم الجهات الوطنية المختصة ومشاركة مندوب عن بعثة الولايات المتحدة الأمريكية ، بمقر الوكالة بتاريخ 2015/8/17 ، والذي كان له مردود ايجابي حيث تم استكمال صياغة المسودة النهائية لخطة دعم الأمن النووي المتكاملة الخاصة بليبيا، وخطة العمل المتعلقة بأمن المصادر المشعة للمراكز الطبية بليبيا، ومناقشة الاحتياجات الملحة بشأن توفر التقنيات النووية لمعالجة أمراض السرطان، فما زالت بلادي تواجه تحديات كبيرة تتمثل في افتقار المراكز الطبية إلى أجهزة المداواة بالأشعة المخصصة لعلاج هذا المرض، الذي نتج عنه تأخر علاج حالات المرضى في المستشفيات، ونحن، وإذ نعوّل على أنفسنا في مواجهة هذه التحديات، إلا إننا نأمل من الوكالة مواصلة دعمها لنا لمواجهة تحديات هذا المرض وما يشكله من تهديد على حياة البشر، وننتهز هذه الفرصة لنقدم شكرنا وامتناننا لقسم الأمن النووي، وإدارة التعاون التقني لتقديم الدعم لنا في هذا المجال. ونطمح باتخاذ إجراءات سريعة حتى لا تتفاقم المشكلة.

السيد الرئيس،،،

على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادي، وبفضل المتابعة المستمرة، والجهود الحثيثة من إدارة التعاون التقني لتذليل الصعوبات، فقد تمكنت ليبيا من طرح مشاريعها ضمن إطار البرنامج القطري للتعاون التقني للفترة 2016-2017 ، استجابة للاحتياجات الآنية والمستقبلية، والتي تغطي مجال إدخال الطاقة الكهربائية المجال الصحي، والمجال الزراعي ،وتحسين البنية الرقابية الوطنية، ونأمل في هذا الإطار أن تحظى المشاريع الجديدة على تمويل الوكالة ودعمها.

السيد الرئيس،،،

يبقى برنامج التعاون التقني في مجال ترويج ونقل التكنولوجيا النووية من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي -الاقتصادي المستدام في البلدان النامية أحد وظائف الوكالة الرئيسية المنصوص عليها في نظامها الأساسي. وهذا البرنامج هو مسئولية مشتركة تقع على كاهل الوكالة والدول الأعضاء، والتي يُعدّ تضافر جهودها ذا تأثير حاسم على نجاح البرنامج القائم على أساس متطلبات وإحتياجات الدول، والذي يتطلب توفير الموارد لأنشطته الترويجية لضمان أن تكون موارد صندوق التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها، ومتناسبة مع الموارد المخصصة لسائر أنشطة الوكالة الأخرى المنصوص عليها في النظام الأساسي.

ومن الطبيعي أن يزداد قلق الدول إزاء حجم المساهمات المقدمة للصندوق، والسعي لإيجاد وسائل لتحقيق الهدف المتمثل في جعل موارد الصندوق مضمونة، مع اخذ الحذر والحكمة عند تطبيق أي نظام قد يكون بمثابة عقوبات، ويفرض أعباءً إضافية تثقل كاهل الدول والأمانة، خاصة على الدول التي تواجه ظروفاً استثنائية خارجة عن إرادتها ، وتحديات تتعلق بسلامة الاستعمالات النووية التي تستخدم المصادر المشعة في مجالات الطب والصناعة والأبحاث وحماية الإنسان والممتلكات والبيئة، ونرى أنه من الضروري التعمق في مناقشة مسألة القصور في موارد صندوق التعاون التقني والعمل على حلها بشكل مرض، وأن تتشارك الدول الأعضاء والوكالة في اتخاذ الخطوات المناسبة لتحسين الوضع القائم.

السيد الرئيس،،،

يؤكد وفد بلادي مجددا بأن الدبلوماسية والحوار هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل طويل الأمد للمسألة النووية الإيرانية، ونرحّب باتفاق خطة العمل المشتركة الشاملة بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة 5+1 التي وقعت في فيينا بتاريخ 14 يوليو 2015 والذي من شأنه أن يسهم في التوصل إلى حل سلمي شامل ونهائي للمسألة النووية الإيرانية، وندعو إيران والوكالة للتعاون من أجل تنفيذها لغلق جميع المسائل العالقة.

نأمل أن يسهم الإتفاق في بناء الثقة وتهيئة ظروف أفضل لصون الأمن الإقليمي والعالمي، ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يقدم الدعم وأن يظهر الإرادة السياسية نفسها بغية التوصل إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بما يتماشى مع مجموعة التدابير المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو أمر ضروري وبالغ الأهمية في تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة المضطربة.

إن التقدم الذي تم انجازه في إطار الحد من مخاطر الأسلحة النووية وتوطيد فعالية نظام الضمانات يبقى منقوصا في نظرنا ما لم يتم إحراز تقدم ملحوظ سواء في إطار نزع الأسلحة النووية تطبيقا لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أو في إطار حمل كافة الدول على الانضمام لهذه المعاهدة تحقيقا لأهدافها النبيلة وخدمة للأمن والسلم الدوليين، حيث لا تزال منطقة الشرق الأوسط تستعصي على الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية بسبب رفض إسرائيل لأي مسعى في هذا السبيل، رغم توالي صدور قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1974 بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وآخرها قرار مؤتمر المراجعة الذي صدر في 2010، والذي حدّد العام 2012 تاريخاً لانعقاد مؤتمر جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ويعرب وفد بلادي عن خيبة أمله إزاء فشل مؤتمر المراجعة لعام 2015 في إيجاد توافق حول مشروع الوثيقة الختامية مما يُعدّ نكسة جديدة بالنسبة للجهود الدولية لأجل إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس،،،

وفي الختام نتمنى لأعمال هذا المؤتمر النجاح والخروج بنتائج من شأنها أن تساهم بتعزيز الأهداف التي أنشئت من أجلها الوكالة.

أشكركم على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المراجعة عند الألقاء.